

منزلة الاخبار بما لا يفيد الثالث اشار بقوله كما في الخبر
 الي ان دليل ذلك سمي وقد صنف في الاحاديث الواردة في باب
 القضاء والقدر كتب احكامها كتاب البيهقي **ص** ومثله ان ينظر
 بالابصار لكن بالاكثف ولا يخفى **ص** للمؤمنين اذ جازوا في
 هذا والخبر انما ثبت **ص** واليه من الجاهل العقلي ونقد
 جزيياته التي لو خلي العقل ونفسه لم يحكم بامتناعها ولا
 بوجودها روية المؤمنين بالله سبحانه وتعالى في الاخيرة باصناف
 جمع بصدر وهو الحمل الذي خلق الله تعالى فيه الابصار عادة
 عند وجود شرطه والتصريح به تحذر لجل النزاع بين المعتزليين
 فان اهل السنة قاطبة علي تجوزها كذا في الشرط الذي
 في النظم والمعتزلة علي احوالها كذا في الكرامة والمنهية
 علي تجوزها في جهة ومكان لا يعتقد هم له الجسمية وانه
 لا الاجسام تعالى عن قولهم علوا كبيرا ولا نزاع للمخالفين
 في جواز الانكشاف التام العلي **ص** ولان في امتناع ارتسام صور
 من المري في الباصرة وانصاع شعاع خارج من الباصرة بالمري
 او حالية ادراكية مستلزمة لئلا تكون النزع في انا اذ عرفنا
 الشمس مثلا لا تحس او رسم كان نوعا من المعرفة ثم اذ البصر
 وغمضنا العين كان نوعا اخر فوق الاول ثم اذ فتحنا العين
 حصل نوع اخر من الادراك فوق الاولين **ص** تشبيه الروية
 بمعنى الانكشاف التام بالبصر ولا يتعلق عادة الابصار هون
 جهة ومكان ومسافة مخصوصة فنهل مثل هذه الحالة الادراكية
 يصح ان يقع بدون المقابلة والجهة وان يتعلق بنا ان الله دون
 جهة ومكان فاحاله المعتزلة بنا علي ان ما ذكره شرط وعقلية
 للروية

للروية وجوزنا عن واصحابنا من اهل السنة رضي الله
 تعالى عنهم بنا علي ان ما ذكره شروط عادية لها يصح ان تختلف
 والدليل علي الجواز والامكان سمي وهو ما اشار اليه
 بقوله اذ جاز علقته وسياتي تقديره وعقلي وتقديره
 انا نرى بحكم الضرورة الجواهر والاعراض من الاضواء
 والالوان والاكوان باتفاق الخصوم في الجملة وبحكم الاستدلال
 علي روية القبيليين باننا نميز بين نوع ونوع من الاجسام
 كالسجد والحجر ونوع ونوع من الالوان كالسواد والبياض
 من غير ان يقوم شي منها بالة الابصار علي ما ذهب
 اليه صاحب التبصرة وعلي كل حال لما صحت رويتهما
 وهي حكم مشترك ولا بد للحكم المشترك من علة تامة
 مشتركة لزم ان يكون لهاملة لامتناع التعرّج بالامر
 وان تكون تلك العلة مشتركة بين الجوهر والعرض لما
 لما تقدم من امتناع تعليل الحكم الواحد بعلمتين مختلفتين
 وهي اما الوجود والحدوث او الامكان اذ لا راي يشترك
 بين القبيليين سواها والحدوث عبارة عن مسبوقية
 الوجود بالعدم او عن الوجود بعد العدم والامكان عبارة
 عن عدم ضرور وجود العدم ولا مدخل للعدم في
 العلية فتعين الوجود اذ صحة الروية امر يتحقق عند
 الوجود ويستغني عند العدم والدوران اماراة العلية
 وهو ما يشترك فيه الواجب وغيره فلزم صحة رويته
 تعالى من حيث يتحقق علة الصحة التي هي الوجود فيهما
 وهو المطلوب ثم الاكثر علي ان المراد بالعلة هنا المؤثر في

بيان الاعراض
 وتبصير الجوهر
 العلم بها

العلم بها
 تبصير الجوهر
 بيان الاعراض